الأمم المتحدة

A/73/174

الجمعية العامة

Distr.: General
17 July 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٤ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية وغيرها من المواد المنطوية على انتهاك جنسي لهم

مذكرة من الأمانة العامة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية وغيرها من المواد المنطوية على انتهاك جنسي لهم، مود دي بور – بوكيتشيو، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٤٥.

* A/73/50.

18-11848X (A) 130818 160818

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية وغيرها من المواد المنطوية على انتهاك جنسي لهم

موجز

في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٤٥، تصف المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية وغيرها من المواد المنطوية على انتهاك جنسي لهم، الأنشطة المضطلع بها في ما يتعلق بأداء ولايتها منذ تقديم تقريرها السابق إلى الجمعية العامة (A/72/164).

وهي تقدم أيضاً دراسة مواضيعية تتناول مكافحة ومنع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور قائم على حقوق الطفل. وتشمل الدراسة تحليلاً لآليات المساءلة الحالية التي تشكل جزءاً من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتقدم توصيات بشأن كيفية ضمان ألا يتخلف الأطفال عن الركب في عملية الاستعراض.

أولاً – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٤٥، معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية وغيرها من المواد المنطوية على انتهاك جنسي لهم، في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١٨.

٢ – ويتضمن التقرير أيضاً دراسة مواضيعية تتناول مكافحة ومنع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور قائم على حقوق الطفل.

ثانياً – الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة

ألف – المؤتمرات والعمل مع الجهات صاحبة المصلحة

٣ – ترد المعلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة في هذا المجال خلال عام ٢٠١٧ في التقرير السنوي الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والثلاثين (A/HRC/37/60، الفقرتان ٤ و ٥).

٤ – وفي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، شاركت المقررة الخاصة في اجتماع لفريق خبراء بشأن مسائل الأبوة أو الأمومة/الأمومة البديلة، نظمه مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص وعُقد في لاهاي، هولندا.

٥ – وفي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير، حضرت مؤتمر القمة العالمي المعني بإيجاد حلول لإنهاء العنف، الذي استضافته حكومة السويد، والشراكة من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، والتحالف العالمي ”نحن نوفر الحماية“ (WeProtect) في استكهولم.

٦ – وركزت المقررة الخاصة بحوثها في تقريرها السنوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والثلاثين (A/HRC/37/60)، على الأمومة البديلة وبيع الأطفال. وفي ذلك السياق، نظمت المقررة الخاصة، في ٦ آذار/مارس، فعالية حول الأمومة البديلة شارك فيها العديد من الخبراء من قطاعات مختلفة.

٧ – وفي ١٥ آذار/مارس، شاركت المقررة الخاصة في اجتماع للخبراء بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين نظمه مكتب المدافع عن حقوق الضحايا، وعقد في نيويورك.

٨ – وفي ١٠ نيسان/أبريل، شاركت في اجتماع الخبراء والمجلس الاستشاري للدراسة العالمية بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم، الذي عقد في فيينا.

٩ – وفي ٢٩ أيار/مايو، تحدثت المقررة الخاصة في فعالية نظمها فريق الخبراء المعني بالأطفال المعرضين للخطر التابع لمجلس دول بحر البلطيق بشأن الممارسات الجيدة في مجال تحديد هوية الأطفال المعرضين لخطر استغلالهم والاتجار بهم وإحالتهم، وعقدت في أوسلو.

١٠ – وفي ٢٨ حزيران/يونيه، تحدثت أمام اللجنة المعنية بالهجرة واللاجئين والمشردين في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، في ستراسبورغ، بفرنسا.

١١ – وفي ٥ تموز/يوليه، ألقت المقررة الخاصة محاضرة عن الاتجار وغيره من أشكال استغلال الأطفال نظمتها جامعة لايدن في سياق برنامج الدراسة الصيفي ”حدود وحقوق الطفل“، في لايدن، بهولندا.

باء – الزيارات القطرية

١٢ – زارت المقررة الخاصة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من ٨ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بناء على دعوة من الحكومة. كما زارت أيرلندا من ١٤ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨. وسيقدَّم التقرير عن البعثتين إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين التي ستُعقد في آذار/مارس ٢٠١٩. وشكرت المقررة الخاصة الحكومتين على تعاونهما قبل الزيارة وخلالها وبعدها.

١٣ – ووافقت حكومة ماليزيا على أن تقوم المقررة الخاصة بزيارتها من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لقبول طلبها وتتطلع إلى إجراء حوار بناء في مرحلة التحضير للبعثة.

ثالثا – دراسة مواضيعية بشأن مكافحة ومنع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور قائم على حقوق الطفل

ألف – مقدمة

١٤ – وفقاً للتكليف الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٦/٣٤، شرعت المقررة الخاصة بإجراء استعراض متعمق للتنفيذ الجاري لخطة عام ٢٠٣٠، تحقيقاً للهدف النهائي المتمثل في القضاء على بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. وتمثل عمليات الاستعراض الأولية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ التي يضطلع بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة فرصة مثالية للمقررة الخاصة للدعوة إلى التركيز بشكل خاص على إعمال حقوق الطفل.

١٥ – وفي هذه الدراسة، تستعرض المقررة الخاصة التعهدات القائمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقدم التوجيه لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن كيفية مواصلة تحقيق الأهداف المتعلقة بحقوق الطفل والإبلاغ عنها بشكل فعال. وهي تهدف بشكل خاص إلى الدعوة إلى مزيد من المساءلة من جانب الحكومات وإلى استخدام عملي لآليات الإبلاغ القائمة.

باء – الإطار السياساتي الدولي

١٦ – كما ورد في ديباجة خطة عام ٢٠٣٠، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في شكل قرار الجمعية العامة ١/٧٠، ترتبط الخطة ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان. وفي خطة عام ٢٠٣٠، أعلنت الدول عزمها على حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات[(١)].

١٧ – وعلاوة على ذلك، توخت الدول عالماً يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان، عالماً يستثمر في أطفاله وينمو فيه كل طفل بعيداً عن إسار العنف والاستغلال[(٢)]. وإضافة إلى ذلك، أعادت الدول التأكيد على الأهمية البالغة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ٣.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٨.

الدولية المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي[٣]. وتعكس تلك الرؤية الأساسية الغرض من ولاية المقررة الخاصة المتمثلة في القضاء على بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً.

١٨ - كما يعكس كل هدف من أهداف التنمية المستدامة التزاماً واحداً أو عدة التزامات للدول الأطراف في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ويوضح مسح أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) هذه العلاقة المتبادلة في ما يتصل باتفاقية حقوق الطفل[٤].

١٩ - وهناك ثلاث غايات تتعلق مباشرة بالمسائل التي تدخل ضمن نطاق ولاية المقررة الخاصة، وهي: الغاية ٥-٣، القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ والغاية ٨-٧، اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥؛ والغاية ١٦-٢، إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم.

٢٠ - وتعكس تلك الغايات المحددة القواعد والمعايير الدولية الأساسية. فعلى سبيل المثال، تقابل الغاية ٥-٣ تنفيذ المواد من ١ إلى ٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمواد من ١ إلى ٤ من الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، والمادتين ٢٤ (٣) و ٣٥ من اتفاقية حقوق الطفل. وفي الوقت نفسه، تعكس الغاية ٨-٧ تنفيذ المادة ٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمواد ٣٢ ومن ٣٤ إلى ٣٦ من اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام لعام ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢). وأخيراً، تقابل الغاية ١٦-٢ المواد ١٩ ومن ٣٤ إلى ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية[٥].

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، تم الاعتراف بالأطفال في خطة عام ٢٠٣٠ كمجموعة ضعيفة تحتاج إلى تمكين، وتم الاعتراف بهم كأصحاب حقوق وعوامل للتغيير[٦].

٢٢ - والتزمت الدول الأعضاء أيضاً بضمان أن تكون عمليات المتابعة والاستعراض المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ محورها الناس، وتراعي الاعتبارات الجنسانية، وتحترم حقوق الإنسان، وتركز بوجه خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتخلّفاً عن الركب[٧]. واقترحت كذلك أن تستفيد عمليات المتابعة والاستعراض المتعلقة بالتنفيذ من آليات الإبلاغ القائمة (انظر A/70/684، الفقرة ٨٥)، التي يمكن أن تشمل آليات الإبلاغ الحالية لحقوق الإنسان، مثل مجلس حقوق الإنسان، وهيئات رصد المعاهدات، والوكالات المتخصصة.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ١٩.

(٤) متاح في الموقع: www.unicef.org/agenda2030/files/SDG-CRC_mapping_FINAL.pdf.

(٥) انظر أيضاً: www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/HRTB_Contribution_26May2016.pdf.

(٦) انظر: قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرتان ٢٣ و ٥١.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ٧٤.

جيم – تحليل تحقيق الأهداف

٢٣ – بالنظر إلى الولاية المحددة للمقررة الخاصة، أجري تحليل للأهداف المتعلقة بحقوق الطفل. وحيثما أمكن، تم استعراض الأهداف الثلاثة المتصلة اتصالاً مباشراً بولايتها.

١ – المؤشرات العالمية

٢٤ – من أجل قياس التقدم المحرز نحو إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ بنجاح، لا بد من جمع البيانات وتحليلها. وفي هذا الصدد، أنشئ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بهدف وضع وتنفيذ إطار المؤشرات العالمية للأهداف والغايات. وحدد الفريق اليونيسيف بوصفها الوكالة الراعية أو المشاركة في رعاية مؤشرات الأهداف الـ ١٧، بما فيها تلك المرتبطة بالغايات المتصلة بولاية المقررة الخاصة، وهي الغايات ٥-٣ و٨-٧ و١٦-٢-٢. كما أن منظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هما أيضاً وكالتان راعيتان لبعض المؤشرات المتعلقة بالغايتين ٨-٧ و ١٦-٢-٢.

٢٥ – أما المؤشرات المحددة التي لها صلة بولاية المقررة الخاصة فهي كالتالي: المؤشر ٥-٣-١، الذي تعتبر اليونيسيف الوكالة الراعية له، وهو يفيد في قياس نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة. والمؤشر ٨-٧-١، الذي تعتبر اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية الوكالتين المشاركتين في رعايته، فيستخدم لقياس نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة المنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب نوع الجنس والعمر. والمؤشر ١٦-٢-٢، الذي يعتبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الوكالة الراعية له، فيستخدم في قياس عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، مصنفاً بحسب نوع الجنس والعمر وشكل الاستغلال. وأخيراً، المؤشر ١٦-٢-٣ الذي يستخدم لقياس نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة و ٢٩ سنة الذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن الثامنة عشرة. واليونيسيف هي الوكالة الراعية لذلك المؤشر[٨].

٢٦ – والمؤشرات المذكورة أعلاه لا تشمل جميع انتهاكات حقوق الإنسان العديدة التي تدخل ضمن نطاق ولاية المقررة الخاصة. وعلى وجه الخصوص، لا ترد بشكل صريح الحاجة إلى تصنيف البيانات المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، مثل بيع الأطفال، واستغلالهم جنسياً، والمواد المنطوية على انتهاك جنسي للأطفال، في المؤشر المتعلق بالغاية ٨-٧. وعلاوة على ذلك، فإن المؤشر ١٦-٢-٢ لا يفرّق بين الاتجار بالأطفال وبيعهم، في حين أن المؤشر ١٦-٢-٣ لا يشمل أشكالاً محددة من العنف الجنسي، مثل الأشكال المختلفة للاستغلال الجنسي.

٢٧ – وعلى النحو المفصّل في الدراسة التي أجرتها المقررة الخاصة بشأن مسألة بيع الأطفال لأغراض العمل القسري (انظر A/71/261)، لا ينبغي إغفال الفرق بين بيع الأطفال والاتجار بهم. وبالفعل، على الرغم من أن كلاً من الجريمتين يمكن أن يشمل وقائع متشابهة، فإن بيع الأطفال يشمل عدة انتهاكات لا تندرج تحت تعريف الاتجار بموجب بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء

(٨) للاطلاع على القائمة الكاملة للمؤشرات، انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١.

والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن ثم، لا بد من قياس هذا الانتهاك المحدد لحقوق الإنسان.

٢٨ - إن العملية المعقدة لاعتماد المؤشرات تجعل من الصعب إدخال أي تغيير جوهري على قائمة المؤشرات. ومع ذلك، ستجري اللجنة الإحصائية تنقيحاً سنوياً للقائمة وستخضعها لمراجعة شاملة. ولذلك، من الأهمية بمكان تشجيع الدول، كلما أمكن ذلك، على القيام بجمع بيانات إضافية تتجاوز مؤشرات الأهداف. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد المؤشرات على الصعيدين الإقليمي والوطني ينبغي أن يرمي إلى سد تلك الثغرات، وبالتالي كفالة عدم إغفال انتهاكات حقوق الأطفال.

٢٩ - ويمكن الاطلاع على أمثلة جيدة عن المؤشرات الإضافية ذات الصلة بولاية المقررة الخاصة في المبادئ التوجيهية الخاصة بمعاهدة بعينها التي تتعلق بشكل ومضمون التقارير الدورية التي يتعين على الدول الأطراف تقديمها وفقاً للفقرة ١(ب) من المادة ٤٤ من اتفاقية حقوق الطفل (CRC/C/58/Rev.3). ويتضمن مرفق تلك الوثيقة مبادئ توجيهية مفيدة لإدراج معلومات وبيانات إحصائية، تكون مصنفة بحسب السن أو الفئة العمرية، ونوع الجنس، والمنطقة، والانتماء إلى أقلية أو جماعة أصلية، والعرق، والدين، والإعاقة أو أي تصنيف آخر يعتبر مناسباً.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، فإن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أعدت مذكرة توجيهية بشأن جمع البيانات وتصنيفها[٩]. وتورد تلك الوثيقة ستة عناصر أساسية ينبغي الاسترشاد بها في أي عملية لجمع البيانات، وهي: المشاركة، وتصنيف البيانات، والتحديد الذاتي للهوية، والشفافية، والخصوصية، والمساءلة.

٣١ - وتم التأكيد على الحاجة الملحة إلى زيادة الجهود المبذولة لجمع البيانات في تقرير حديث لليونيسيف[١٠]. وخلص واضعو التقرير إلى أن واحداً من كل خمسة بلدان فقط لديه بيانات كافية لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق غايات الأهداف المتعلقة بحماية الطفل. وفي ما يتعلق بزواج الأطفال، على سبيل المثال، الذي تتوفر بشأنه بيانات قابلة للمقارنة قوية نسبياً في جميع أنحاء العالم، لوحظ وجود انخفاض على مدى العقود الماضية، غير أن هذا التقدم لن يتحقق بالسرعة الكافية لبلوغ الغاية بحلول عام ٢٠٣٠[١١].

٣٢ - وأحد الجوانب البالغة الأهمية لجمع البيانات هو تحديد الفئات واستخدام المصطلحات. وبالتالي، فإن حجر العثرة الرئيسي هو الكم الهائل من المصطلحات المستخدمة على الصعيد الوطني لوصف أشكال العنف ضد الأطفال. وأكدت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال حقيقة أنه لا يوجد تصنيف موحد لمختلف أشكال العنف، ولا توجد منهجية متفق عليها دولياً لجمع البيانات في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (انظر A/72/275، الفقرة ٢٨). وبناء على ذلك، ترى المقررة الخاصة أن

(٩) انظر: OHCHR, “A human rights-based approach to data: leaving no one behind in the 2030 Agenda for Sustainable Development” (2018). يمكن الاطلاع على هذه المذكرة التوجيهية في الموقع التالي: www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf.

(١٠) انظر: UNICEF, “Progress for every child in the SDG era” (2018). متاح في الموقع: https://data.unicef.org/resources/progress-for-every-child-2018/.

(١١) المرجع نفسه، الصفحتان ٦٤ و ٦٥.

جميع أصحاب المصلحة المعنيين ينبغي أن يبحثوا إمكانية اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بمصطلحات حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، والتي يمكن أن تشكل أداة مرجعية قيمة[١٢].

٣٣ - ومع ذلك، فقد بذلت جهود عديدة لمسح نطاق أنواع انتهاكات حقوق الأطفال. وفي ما يتعلق بعمل الأطفال، انخفض عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٧ سنة والذين كانوا يعملون بمقدار ٩٤ مليون شخص بين عام ٢٠٠٠، عندما أجرت منظمة العمل الدولية أول مسح لها، وعام ٢٠١٦، عندما تم جمع أحدث الأرقام. وانخفض عدد الأطفال الذين يزاولون أعمالاً خطرة بأكثر من النصف. وتشير تلك البيانات إلى اتجاه إيجابي، ولكن معدل الانخفاض ما زال بطيئاً جداً لتحقيق الغاية ٨-٧ بحلول موعدها النهائي في عام ٢٠٢٥[١٣]. وعلى وجه التحديد، أظهرت تقديرات عام ٢٠١٦ أن مليون طفل تعرضوا للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، وأن ٣ ملايين طفل عملوا بالسخرة أو في أشكال أخرى من أشكال الاستغلال في العمل، وأن ٣٠٠ ٠٠٠ طفل عملوا بالسخرة التي فرضتها السلطات الحكومية[١٤]. ويجب ألا يغيب عن البال أن تلك التقديرات لا تغطي سوى ٧٠ في المائة من سكان العالم من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٧ سنة[١٥]. وعلاوة على ذلك، تؤكد منظمة العمل الدولية صعوبة العثور على بيانات وطنية موثوق بها بشأن الأطفال في السخرة والعمل القسري أو بشأن الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية[١٦].

٣٤ - وبالإضافة إلى ذلك، في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2018/64، الفقرة ١٢٧)، أشير إلى أنه اكتُشفت أكثر من ٥٧٠ حالة مختلفة من حالات تدفق ضحايا الاتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤. وفضلاً عن ذلك، فإن غالبية ضحايا حالات الاتجار المكتشفة في عام ٢٠١٤ كانوا من النساء والفتيات اللاتي يمثلن نسبة ٧١ في المائة من المجموع، ونحو ٢٨ في المائة كانوا من الأطفال (٢٠ في المائة من الفتيات و ٨ في المائة من الفتيان). وشكل الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي أو السخرة أكثر من ٩٠ في المائة من حالات الضحايا المكتشفة. ولا يعرف بعد ما إذا كانت الأرقام المحدّثة عن الاتجار بالأشخاص سوف تشير إلى حدوث انخفاض في عدد الضحايا، وما إذا كانت ستتوفر الفرصة لتصنيف أكثر تحديداً للبيانات بحيث تشمل بيع الأطفال وأشكال الاستغلال الأخرى.

٢ - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٣٥ - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هو محفل الأمم المتحدة الرئيسي المعني بالتنمية المستدامة، وهو يقوم بدور أساسي في متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠. ويسترشد المنتدى في

(١٢) اعتمدت المبادئ التوجيهية في عام ٢٠١٦ من قبل فريق عامل مشترك بين الوكالات ضم ممثلين عن المجتمع المدني، والهيئات الإقليمية، والوكالات المتخصصة، ووكالات الأمم المتحدة، وآليات حقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية. انظر: http://luxembourgguidelines.org/.

(١٣) انظر: ILO, Global Estimates of Child Labour: Results and Trends, 2012–2016 (Geneva, 2017), p. 11.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

أعماله بإسهامات الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمجموعات الرئيسية المعنية، وأصحاب المصلحة الآخرين.

٣٦ - ويتضمن التحليل الوارد أدناه استعراضاً للتقارير المواضيعية والإسهامات ذات الصلة والاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة خلال دورتي المنتدى لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. وقد ركزت الدورة الأولى على كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، بينما كُرِّست الدورة اللاحقة لموضوع القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير.

تحليل التقارير المواضيعية المقدمة من الوكالات المتخصصة وأصحاب المصلحة الآخرين

٣٧ - ساهم العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين في الدورة الأولى للمنتدى في عام ٢٠١٦. وبشكل عام، تم إرساء علاقة وطيدة بين خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها القائم على احترام حقوق الإنسان.

٣٨ - وأبرز الأمين العام بوجه خاص، في تقريره عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن الأطفال والشباب لديهم إمكانية لأن يكونوا عوامل للتغيير وشركاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، رغم ما يواجهونه من تحديات هائلة (E/2016/75، الفقرة ١٢٩). وشدد رئيس مجلس حقوق الإنسان في تقريره [١٧] على أن الأطفال هم من بين الفئات السكانية التي تواجه أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز.

٣٩ - وفي التقرير[١٨] الذي قدمته المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب[١٩]، ركزت المجموعة بشكل خاص على أهمية البيانات المصنفة في رصد تحقيق الأهداف، من أجل ضمان عدم تخلف أي مجموعة من الأطفال والشباب عن الركب. وقد بينت المجموعة الرئيسية أيضاً بوضوح أن الأهداف هي أكثر من مجرد غايات والتزامات طموحة، لأنها تستند إلى التزامات حقوق الإنسان التي قطعتها الدول على نفسها عندما صدقت على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية حقوق الطفل.

٤٠ - وتوضح التقارير المختارة المذكورة أعلاه أنه، في عام ٢٠١٦، تم النظر إلى الأطفال بشكل أساسي من منظور كونهم مجموعة معرضة لخطر التخلف عن الركب. ولكن لم ترد إشارة صريحة إلى بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. وعلاوة على ذلك، لم يكن من الواضح الأخذ بنهج قائم على حقوق الطفل بالنسبة لخطة عام ٢٠٣٠.

٤١ - وفي عام ٢٠١٧، مع التركيز على نوع الجنس، تمت الإشارة في عدة تقارير قدمت للمنتدى إلى العنف ضد النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، أبرزت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في مساهمتها، أن هذا العنف يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وقد ترتبت عليه أيضاً تكاليف اقتصادية باهظة بالنسبة للنساء وأسرهن ومجتمعاتهن ككل[٢٠]. وقد قوّض هذا العنف الجهود المبذولة للحد من الفقر، حيث أنه يؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية للبلد.

---

(١٧) متاح في الموقع: www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/Contribution2016HLPF.pdf.

(١٨) متاح في الموقع: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10112MGCY-HLPF%20Paper%202016.pdf.

(١٩) تمثل المجموعات الرئيسية قطاعات المجتمع التي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

(٢٠) متاحة في الموقع: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/14555Comm_on_Crime_prevention_and_Criminal_Justice.pdf.

٤٢ - وركزت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقريرها[٢١] على حقوق الطفل. وسلطت الضوء على أهمية خطة عام ٢٠٣٠ في مواصلة التركيز على المراهقات ومعالجة ما يواجهنه من تحديات وعقبات، مثل زواج الأطفال، والحمل غير المرغوب فيه، وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والحصول على التعليم واكتساب المهارات التي يحتجنها لتحقيق إمكاناتهن.

٤٣ - وفي تقرير عام ٢٠١٧ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2017/66، الفقرة ٩)، أكد الأمين العام على التقدم المحرز في ما يتعلق بالممارسات التقليدية الضارة، مثل زواج الأطفال. ويُعزى ذلك التراجع إلى انخفاض حاد في معدل الزواج في صفوف الفتيات دون سن الخامسة عشرة من العمر.

٤٤ - كما أعاد المنتدى في إعلانه الوزاري التأكيد على الالتزام بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، واتخاذ إجراءات لمنع جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات واستئصالها من خلال تعزيز الآليات المؤسسية والأطر القانونية (انظر E/HLS/2017/1، الفقرة ١٧).

٤٥ - وأفضى اعتماد مؤشرات الأهداف في عام ٢٠١٧ والتركيز على الهدف ٥، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، إلى زيادة ملموسة في الاهتمام بحماية الفتيات من العنف. ومع ذلك، فإن المعلومات المقدمة بشكل عام لم تمكن من تقييم ما إذا كان قد تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ الغايات ٥-٣ و ٨-٧ و ١٦-٢.

تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية

٤٦ - كما ورد بوضوح في خطة عام ٢٠٣٠، فإن الاستعراضات المنتظمة التي يضطلع بها المنتدى ستكون طوعية وتديرها البلدان وتقوم بها جميع البلدان، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، وينبغي أن توفر منبراً للشراكات، بما في ذلك من خلال مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين[٢٢]. وبالتالي، تعد الاستعراضات الوطنية الطوعية خطوة أساسية لإعطاء صورة دقيقة عن تحقيق الأهداف.

٤٧ - وقُدِّمت للدول إرشادات عن كيفية إعداد تلك الاستعراضات في المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة التي اقترحها الأمين العام[٢٣]. كما أصدرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دليلاً مفصلاً بشأن إعداد الاستعراضات[٢٤]. وفي المبادئ التوجيهية والدليل على السواء، تُشجَع البلدان على الإبلاغ عن التقدم المحرز في ما يتعلق بجميع الأهداف السبعة عشر، وعلى أن تغطي بتعمق أكبر الغايات ذات الأولوية المحددة لكل دورة من دورات المنتدى.

٤٨ - وللأسف، لا يزال إلحاق مرفق إحصائي بالاستعراضات أمراً اختيارياً في الوثيقتين كلتيهما، مما يعيق جمع البيانات، وهو أمر حيوي لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، لا تتضمن

(٢١) متاح في الموقع: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16641OHCHR.pdf.

(٢٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ٨٤.

(٢٣) انظر: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/17346Updated_Voluntary_Guidelines.pdf.

(٢٤) انظر: Department of Economic and Social Affairs, Division for Sustainable Development, “Handbook for the preparation of voluntary national reviews”, 2018 ed.

الوثيقتان سوى إشارات ضمنية عن استخدام آليات حقوق الإنسان لأغراض الإبلاغ، حيث أن الدول مدعوة إلى الاستناد إلى التقارير الصادرة بغية تخفيف عبء عملية الإبلاغ.

٤٩ - وقد قام أكثر من نصف الدول الأعضاء إما بتقديم تقرير إلى المنتدى في إحدى دورتيه الأخيرتين أو في كلتيهما أو التزمت بتقديم تقرير في عام ٢٠١٨. ومن ثم، فإن هناك رغبة قوية في المشاركة في عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥٠ - وقد مكن استعراض عينة مكونة من ٦٤ استعراضاً، في سياق إعداد هذا التقرير، من استخلاص عدة استنتاجات رئيسية[٢٥]. أولاً، يختلف الطول ومستوى التفاصيل المدرجة وطريقة العرض ومدى التركيز اختلافاً كبيراً بين استعراض وآخر، حيث يتراوح طول الاستعراضات بين ٢٩ صفحة و ٣٨٦ صفحة. وثانياً، ثمة ميل في نطاق الاستعراضات إلى تغطية موضوع دورات المنتدى بدلاً من تغطية جميع الأهداف. وأخيراً، نصف الاستعراضات ذكرت الأطفال بالكاد، وفي ستة استعراضات لم يرد مطلقاً ذكر للأطفال. وفي الواقع، في الإشارات القليلة الواردة بشأن الأطفال في تلك الاستعراضات، لا يوجد أي ذكر لمستوى تحقيق الأهداف.

٥١ - وفي ما يتعلق بالغايات المحددة التي تدخل ضمن نطاق ولاية المقررة الخاصة، احتل زواج الأطفال مكاناً بارزاً في الاستعراضات[٢٦]. فعلى سبيل المثال، ذكرت بنغلاديش وزمبابوي ونيجيريا أنها اعتمدت قوانين وطنية وأطر سياسات وخطط عمل على الصعيد الوطني للتصدي لانتهاك حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، أشارت زمبابوي إلى حكم أصدرته المحكمة الدستورية في عام ٢٠١٦ يحظر زواج الأشخاص دون سن الثامنة عشرة، وأبرزت نيجيريا إدراج زواج الأطفال كجزء من حملة التوعية بالمساواة بين الجنسين.

٥٢ - كما ذُكرت الغاية ٨-٧ كأولوية في عدة استعراضات. وسلطت فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا الضوء على مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية. وفي الوقت نفسه، قدمت أوغندا وكينيا ونيجيريا بيانات وطنية عن مدى انتشار عمل الأطفال. وأكدت الأردن وأوغندا وتوغو وكينيا كذلك على وجود تشريعات وأطر سياسات عامة بشأن عمل الأطفال.

٥٣ - ووردت إشارات قليلة جداً عن أشكال الاستغلال الجنسي المحددة التي تشملها ولاية المقررة الخاصة. وقد أثارت هولندا موضوع مكافحة الاستغلال الجنسي في سياق السياحة والسفر، فضلاً عن المواد التي تنطوي على انتهاك جنسي للأطفال، من خلال تدريب المهنيين. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت كوستاريكا إلى أنها تعمل على تعزيز استراتيجياتها المتعلقة بالاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، في حين أشارت بليز إلى تشريعها الذي يحظر الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية.

---

(٢٥) تم النظر في الاستعراضات الوطنية الطوعية للبلدان التالية: أفغانستان، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تشيكيا، توغو، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، زمبابوي، ساموا، السلفادور، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصين، طاجيكستان، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، قبرص، قطر، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لكسمبرغ، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، موناكو، النرويج، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هولندا، اليابان.

(٢٦) يمكن الاطلاع على الاستعراضات الوطنية الطوعية المذكورة في الفقرات الواردة أدناه في الموقع: https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/.

٥٤ - وذكرت بلدان أخرى، من بينها إيطاليا والبرتغال وغواتيمالا، أن الاستغلال والاتجار هما من المجالات ذات الأولوية بالنسبة لها. وحددت أوروغواي ما واجهته من تحديات في ما يتعلق بجمع البيانات عن الاتجار بالبشر، ووصفت إنشاء فريق عامل مشترك بين المؤسسات لمكافحة الاتجار. وبالمثل، قدمت اليابان خطة عمل لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال.

٥٥ - ووردت إشارات محددة إلى حقوق الطفل واتفاقية حقوق الطفل من جانب ألمانيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ومصر. وعلى وجه الخصوص، أوضحت جمهورية فنزويلا البوليفارية أنه قد تم الاعتراف بالأطفال كمواطنين كاملي الحقوق في الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت بلجيكا على وجه التحديد إلى لجنة حقوق الطفل وتوصياتها، موضحة بالتفصيل كيف أن اللجنة الوطنية البلجيكية لحقوق الطفل وضعت ٤٠ مؤشراً وطنياً لتوفير فهم أفضل لمدى تزايد إعمال حقوق الطفل.

٥٦ - وكانت مسألة استثمار الموارد العامة في مجال إعمال حقوق الطفل غائبة عموماً في معظم الاستعراضات. وتعتبر المعلومات الواردة من الأرجنتين استثناء من ذلك إذ أنها أدرجت بيانات تتعلق بميزانية الإدارة العامة الوطنية. فقد قدمت المخصصات والنفقات الواردة في ميزانيتها في ما يتعلق بالأمانة الوطنية للأطفال والشباب والأسرة في سياق القضاء على الفقر.

٥٧ - كما أن تسعة بلدان من تلك المصنفة على أنها بلدان رائدة في إطار الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، قدمت استعراضاتها[٢٧]. ومن اللافت للنظر أن التزام تلك البلدان بتنفيذ الغاية ١٦-٢ لا ينعكس بشكل عام في الاستعراضات. ولم تركز بشكل محدد على التنفيذ، وأوردت قدراً ضئيلاً من المعلومات عن التدابير المتخذة لتعزيز التشريعات والسياسات وآليات التنسيق واستثمار الموارد الوطنية وخدمات الوقاية والاستجابة من أجل التصدي للعنف ضد الأطفال.

٥٨ - وتعتبر مشاركة الأطفال في استعراض خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها مؤشراً قوياً آخر من مؤشرات التنفيذ. قد وصفت عشر استعراضات هذا النهج التشاركي من خلال استخدام المدارس وحلقات العمل والمشاورات وبرلمانات الأطفال[٢٨]. فعلى سبيل المثال، في المغرب، تم تنظيم دورة خاصة بدعم من اليونيسف للتشاور مع الأطفال والشباب بشأن أولويات التنمية الوطنية. وفي الدنمارك، اتخذت عدة مدارس ابتدائية وثانوية أيضاً تدابير لزيادة الوعي وإيجاد الحلول لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وفي شيلي، تم الوصول إلى مئات الآلاف من الأطفال من خلال مبادرة ”Yo Opino, es mi derecho“ (لدي رأيي وهذا حقي) بهدف تحديد أولوياتهم واقتراح العمل الإيجابي اللازم لتحقيق الأهداف. ومع ذلك، لا تشير الاستعراضات إلى ما إذا كانت عمليات التشاور قد اتخذت طابعاً مؤسسياً وجُعلت دائمة أو كيف تمت الاستفادة من توصيات الأطفال.

٥٩ - ويشير التحليل الشامل للاستعراضات المذكورة أعلاه إلى أنه من الصعب التوصل إلى فهم واضح لمستوى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في ما يتعلق بحقوق الطفل. وتظهر الدراسة الحالية اتباع نهج مجزأ في إعداد

(٢٧) السلفادور، إندونيسيا، أوغندا، الجبل الأسود، السويد، الفلبين، المكسيك، نيجيريا، اليابان.

(٢٨) انظر: UNICEF, Agenda 2030 Unit, Public Partnership Division, 2017 High Level Political Forum Voluntary National Reviews: An Analysis of the Reports of the 43 Governments Who Presented a National Review, from a Child Rights Lens (September 2017).

الاستعراضات وافتقارها إلى الاتساق والترابط في مستوى التفاصيل المقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في التنسيق على الصعيد الوطني في ما يخص المعلومات التي يتم جمعها لآليات الإبلاغ المختلفة.

٦٠ - أما الإشارات المحددة إلى انتهاكات حقوق الأطفال التي تدخل ضمن نطاق ولاية المقررة الخاصة فنادرة، وعندما ترد تفتقر في كثير من الأحيان إلى المضمون. وعلى الرغم من أن من الواضح أنه يتم اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني لمنع العنف ضد الأطفال، فإن المعلومات لا تنعكس حالياً في الاستعراضات. وهذا النقص في الإبلاغ يفضي إلى عدم إيلاء الاهتمام في المنتدى لمسألة العنف ضد الأطفال.

٦١ - وقد أعربت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال مراراً وتكراراً عن قلقها إزاء قلة الإشارات في الاستعراضات إلى حقوق الطفل والمسائل المتعلقة بالحماية، مثل العنف والاعتداء والاستغلال. وفي عام ٢٠١٧، لاحظ مكتبها بعض التقدم في الوقت المخصص لحقوق الطفل في المنتديات ذات الصلة، ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة قائمة.

٣ - الشراكات العالمية

٦٢ - كان من بين الجوانب الرئيسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إنشاء شراكات من أجل التنمية المستدامة، وهي مبادرات لأصحاب المصلحة المتعددين تضم العديد من الجهات الفاعلة[٢٩]. وتتصل اثنتان منها بشكل خاص بولاية المقررة الخاصة، وهما: الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، و ''تحالف ٨-٧''.

٦٣ - وقد أطلق الأمين العام الشراكة العالمية في تموز/يوليه ٢٠١٦، وهي تسعى إلى جعل المجتمعات أكثر أمناً للأطفال وإلى إنهاء العنف ضد الأطفال في كل مكان. وحتى الآن، لم تشارك الشراكة العالمية مشاركة قوية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وقد ركزت على بناء مجموعتها الخاصة من البلدان الرائدة وعلى تنظيم مؤتمر القمة المعني بإيجاد الحلول، مما أتاح الفرصة للشراكة العالمية لإعداد تقرير مرحلي عن تنفيذ الغاية ١٦-٢.

٦٤ -إن التقرير المرحلي للبلدان الرائدة الذي نشرته الشراكة العالمية في عام ٢٠١٧ هو أداة فعالة بشكل خاص لمراقبة تحقيق الأهداف. وفي هذا التقرير، ترد معلومات مستكملة عن التوصيات الرئيسية للجنة حقوق الطفل بشأن كل بلد. وعلاوة على ذلك، يتعين على كل من البلدان الرائدة أن يبين كيف يجري تحقيق إرادتها السياسية وتنسيقها لجهود إنهاء العنف ضد الأطفال. ويجب أن تصف أيضاً عملية التشاور التي رافقت وضع خرائط الطريق والأولويات وخطط العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليها الإبلاغ عن الجهود المبذولة لجمع البيانات في مجال إنهاء العنف ضد الأطفال. وأخيراً، يدرج في التقرير تقرير مرحلي عن التنفيذ والتقييم.

٦٥ - وفي الوقت نفسه، يتوقع من الشراكة العالمية أن تركز جهودها على تقديم الدعم للبلدان الرائدة بشأن كيفية إعدادها استعراضات تبرز فعلياً التزاماتها بإنهاء العنف ضد الأطفال.

٦٦ - ولدى الشراكة العالمية صندوق مشترك يقدم الدعم المالي للبرامج والأنشطة الرامية إلى تعزيز الغاية ١٦-٢. وحتى الآن، أدت عملية التنفيذ الحاسمة هذه إلى تمويل ٣١ مشروعاً وطنياً وإقليمياً وعالمياً

(٢٩) تم تسجيل أكثر من ٣٨٠٠ شراكة والتزام في الموقع الشبكي للأمم المتحدة للتنمية المستدامة حتى الآن. انظر: https://sustainabledevelopment.un.org/partnerships/.

مكرساً لإنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. وقد قُدم مبلغ ٢٤ مليون دولار في شكل منح من خلال دعوتين لتقديم المقترحات صادرتين عن الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق مبلغ ٥،٤ ملايين دولار لتمويل ١٢ مشروعاً في أوغندا ونيجيريا لدعم الأطفال الذين يتعرضون للعنف في مناطق الصراع والأزمات.

٦٧ - وتربط الشراكة العالمية صلة وثيقة بالتحالف العالمي ''نحن نوفر الحماية''(WeProtect)، وهو يسهم مباشرة في الصندوق المرتبط بها. ويركز التحالف على مكافحة الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت عن طريق الحد من إنتاج المواد المنطوية على انتهاك جنسي للأطفال وحيازتها ونشرها.

٦٨ - أما الشراكة الأخرى التي تهم المقررة الخاصة فهي ''تحالف ٨-٧''، التي أُطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويكتسي تركيزها على القضاء على السخرة والرق المعاصر والاتجار بالبشر وجميع أشكال عمل الأطفال أهمية كبيرة. وقد أنشأت الشراكة مجموعات عمل تتوافق مع مجالات التركيز ذات الأولوية، وقد خصصت إحداها للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية وهي تشمل أيضاً الأطفال. ولم يبدأ حتى الآن تشغيل تلك المجموعة.

٦٩ - وفي مجال التنفيذ، يعتمد ''تحالف ٨-٧'' حالياً على آليات منظمة العمل الدولية القائمة لرصد الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمنظمة. كما يسعى ''تحالف ٨-٧'' إلى زيادة مشاركته في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٤ - الآليات والجهات المعنية الأخرى المساهمة في تحقيق الأهداف

٧٠ - بالاقتران مع أدوات الاستعراض المذكورة آنفاً، تساهم عدة آليات قائمة أيضاً في تحقيق الأهداف. أولاً، المؤشر العالمي لحقوق الإنسان، الذي صُمم لتيسير الوصول إلى التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن العديد من آليات حقوق الإنسان، وهي: الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، وهو يتيح خياراً للبحث بحسب الهدف. وبالتالي، يمكن لمستخدمي المؤشر الحصول على لمحة عامة عن التوصيات بحسب الهدف.

٧١ - ثانياً، تقوم مفوضية حقوق الإنسان أيضاً بإعداد قاعدة بيانات وطنية لتتبع توصيات حقوق الإنسان تركز تحديداً على التنفيذ، ومن شأنها تسريع وتيرة عملية متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان.

٧٢ - ثالثاً، منذ انعقاد دورتها الأولى بعد اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، أشارت لجنة حقوق الطفل بصورة منتظمة إلى الغاية ١٦-٢ في ملاحظاتها الختامية بشأن التقارير المقدمة بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، أنشأت اللجنة فريقاً عاملاً معنياً بخطة عام ٢٠٣٠ لضمان الاتساق بين ملاحظاتها الختامية والأهداف. كما تستخدم اللجنة الاستعراضات كمصدر للمعلومات في دوراتها، مما يكفل التفاعل المزدوج الاتجاه بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى وآليات حقوق الإنسان.

٧٣ - وكما ذُكر سابقاً، كانت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال من الدعاة الرئيسيين لمتابعة واستعراض الغايات في إطار الأهداف المتعلقة بحماية الأطفال من العنف. وقد تضمنت تقاريرها السنوية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشكل منتظم فرعاً كاملاً يتناول خطة عام ٢٠٣٠. كما عملت الممثلة الخاصة مراراً وتكراراً مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون

الإقليمية، بما فيها مجلس أوروبا، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، من أجل كفالة اعتماد خطط عمل إقليمية لإنهاء العنف ضد الأطفال. وأخيراً، جعلت الممثلة الخاصة من مسؤولية البلدان التي تقدم استعراضاتها إدراج إشارات صريحة إلى جهودها والتزاماتها في ما يتعلق بإنهاء العنف ضد الأطفال.

٧٤ - وثمة آلية مهمة أخرى لرصد التنفيذ تتمثل في نظام لرصد التوصيات (المعروف باسم ''SIMORE'') الذي وضعته باراغواي بمساعدة مفوضية حقوق الإنسان. ويمثل النظام أداة فريدة تتيح البحث في جميع التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من أجل رصد كيفية تنفيذ كل توصية من قبل الوزارات والمؤسسات العامة المختصة. ومنذ إطلاق النظام لأول مرة، تم تدشين نسخة جديدة تسمى '' SIMORE Plus'' من أجل إدماج خطة عام ٢٠٣٠، مما يجعل من الممكن ملاحظة الصلة بين تنفيذ توصيات حقوق الإنسان والأهداف بوضوح. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء وحدة جديدة تسمى ''OSC-Plus'' لتيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني في رصد الجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات.

٧٥ - وأفضى النجاح الذي حققه نظام رصد التوصيات إلى الرغبة في مضاهاته في جميع أنحاء المنطقة. فقد طورت كل من أوروغواي والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغواتيمالا وهندوراس نسخاً خاصة بها من البرنامج. ونُفذت برامج مماثلة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، حيث يطلق عليها اسم ''SIPLUS''، وفي إكوادور، حيث سميت ''Si Derechos''. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت حكومة باراغواي مذكرة تفاهم مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز رصدها لتنفيذ توصياتها.

٧٦ - وبصفة عامة، يمكن اعتبار الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة حاسمة في رصد تحقيق الأهداف. فوجود هيئات تنسيق وطنية يعزز إلى حد كبير إمكانية تدوين التوصيات المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ ثم تنفيذها. ونتيجة لذلك، من الأهمية بمكان توفير الموارد الكافية لهذه الآليات.

٧٧ - كما شاركت منظمات المجتمع المدني بنشاط في متابعة الأهداف ورصدها. فعلى سبيل المثال، طورت مؤسسة برتلسمان ستيفتونغ (Bertelsmann Stiftung) وشبكة حلول التنمية المستدامة فهرساً للأهداف ولوحات بيانات قطرية تُمكّن من تعقب المرتبة العالمية ومتوسط أداء البلدان بالنسبة لكل هدف. وفي ما يتعلق بالغايات التي تدخل ضمن نطاق ولاية المقررة الخاصة، كان انتشار عمل الأطفال هو المؤشر الوحيد لحماية الطفل المستخدم في بناء الفهرس.

٧٨ - وعلاوة على ذلك، أصدرت المنظمات غير الحكومية مبادئ توجيهية للمكاتب القطرية الخاصة بها على الصعيد الوطني بشأن كيفية المشاركة في الاستعراضات والمساهمة فيها. كما كان هناك تفاعل على الصعيد المحلي مع المجتمعات المحلية والأطفال من أجل إشراكهم في المناقشات الوطنية حول الأهداف. فعلى سبيل المثال، أطلق تحالف ''ChildFund'' مبادرة بعنوان ''نحو عالم آمن للأطفال: المساءلة المراعية للطفل والغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة''، والغرض منها هو مساءلة الحكومات والقادة المحليين عن التزاماتهم بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وفقاً للغاية ١٦-٢، من خلال تمكين الأطفال.

٧٩ - ومع ذلك، لاحظت المقررة الخاصة أن الخبرة الواسعة في العمل مع آليات حقوق الإنسان التي اكتسبتها المنظمات غير الحكومية والتي تركز على حقوق الطفل لم يبدأ بعد تطبيقها في رصد خطة عام ٢٠٣٠. وفي الواقع، ثمة حاجة إلى زيادة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني على كل من الصعيد

الوطني والصـــعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن الكم الهائل من المعلومات التي تم جمعها وتحليلها في سياق التقارير البديلة المقدمة إلى آليات حقوق الإنسان ذات الصلة، مثل لجنة حقوق الطفل، لا تُستغل أو تُستخدم بشكل منتظم حالياً في إجراءات متابعة واستعراض تحقيق الأهداف. وعلى الصعيد القطري، لا تزال المنظمات غير الحكومية التي تركز على حقوق الطفل بحاجة إلى إدماج خطة عام ٢٠٣٠ بشكل أفضل.

دال – المساءلة

٨٠ – من أجل تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ في الوقت المناســب، من الأهمية بمكان وجود آليات متينة للمتابعة والاستعراض. ومن التحليل الوارد في الفروع السابقة، يمكن الاستنتاج بأن الوضع الحالي لا يساعد على وجود رقابة قوية على التدابير التي تتخذها الدول لتحقيق الأهداف.

٨١ – فعلى سبيل المثال، تفتقر تقارير الاستعراض إلى الدقة والانتظام اللذين تتسم بهما التقارير المقدمة إلى آليات حقوق الإنسان، مما يجعل من الصعب عموماً استخلاص الاستنتاجات بشأن مستوى تحقيق الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتضمن عرض الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى تقييمات للخبراء بشـــأن مدى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع أن هذا المنتدى يعتبر منبراً قيّماً للمناقشـــة وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وبدون وجود عملية مماثلة لاستعراض إنجازات الدول من قبل آليات حقوق الإنسان، فإن الدول المشاركة لا تتلقى توصيات خاصة بكل بلد، مما يضعف جهود المساءلة.

٨٢ – وفي ما يتعلق بحقوق الطفل والانتهاكات المحددة التي تدخل ضمن نطاق ولاية المقررة الخاصة، من الملاحظ أنها لم تحظ باهتمام كافٍ. فقد كان هناك ميل لدى أصـــحاب المصـــلحة المعنيين الذين يقدمون المعلومات بشأن خطة عام ٢٠٣٠ إلى الإشارة إلى الأطفال ولكنهم نادراً ما قدموا تفاصيل عن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المتعلقة بحقوق الطفل. ولم يتم بعد اعتبار العنف ضـد الأطفال وكذلك بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً من المجالات ذات الأولوية.

٨٣ – وهناك أيضاً مسألة نقص إبلاغ الدول عن الالتزامات القائمة بشأن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصـــدد، أبلغت الممثلة الخاصـــة للأمين العام المعنية بالعنف ضـــد الأطفال الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ بأنه تم تعزيز جهود التنفيذ الوطنية لتحرير الأطفال من العنف، لا ســـيما من خلال اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة متعددة القطاعات في أكثر من ٩٠ بلداً (انظر A/71/206، الفقرة ٢٤ (د)). كما أن الكم الهائل من المعلومات التي تقدمها الدول في تقاريرها المقدمة إلى الهيئات المنشـــأة بموجب معاهدات يفيد أيضاً في التأكيد على أن الجهود التي تبذلها بشأن التنفيذ لا يتم إبرازها في سياق تحقيق الأهداف. ويفضي هذا الافتقار إلى التنسيق والاتساق إلى تعويق جهود المساءلة.

٨٤ – وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز المساءلة عن تحقيق الأهداف من خلال المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني لم يتم الإبلاغ عنه في سياق عمليات الاستعراض. فعلى سبيل المثال، قامت المكسيك، من خلال نظامها الوطني لحماية الأطفال والمراهقين، باستعراض جميع المؤشرات الوطنية القائمة المتعلقة بحقوق الطفل. وشملت تلك المؤشرات مسائل مثل العنف ضد الأطفال وعمل الأطفال وظاهرة التنمر (تسلط الأقران). وتجري الآن مقارنتها بالمؤشرات المحددة في إطار الأهداف من أجل تيسير رصد التنفيذ. كما سيتم نشر البيانات وإتاحتها من خلال نظام يسمى ”InfoSIPINNA“.

٨٥ - وأخيراً، ينبغي زيادة التركيز على عمليات المساءلة القيّمة التي تشكل جزءاً من آليات حقوق الإنسان. وترتبط الكميات الكبيرة من المعلومات المتعلقة بتنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، التي جمعت من خلال عملية الإبلاغ، ارتباطاً وثيقاً بنطاق خطة عام ٢٠٣٠. ومن خلال الاستخدام الفعال للمعلومات، ينبغي تعزيز مصدر البيانات هذا من أجل المساعدة في رصد تحقيق الأهداف. ومن جهة مقابلة، ينبغي أن تدمِج آليات حقوق الإنسان خطة عام ٢٠٣٠ في إجراءات الرصد الخاصة بها من أجل المشاركة مشاركة فعالة في جهود المساءلة.

رابعاً - خاتمة

٨٦ - تمثل خطة عام ٢٠٣٠ مجموعة طموحة من الأهداف الواجب تحقيقها. ولا تزال إجراءات الاستعراض والمتابعة الحالية في مراحلها الأولى ويمكن تحسينها لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. وفي الدورتين الأولى والثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، لم يتم إيلاء الاهتمام الكافي لحقوق الأطفال وحقهم في الحماية من العنف، لا سيما من البيع والاستغلال الجنسي.

٨٧ - وسيشكل استعراض الهدفين ٨ و ١٦ في سياق الموضوع الذي ستركز عليه دورة المنتدى لعام ٢٠١٩ فرصة حاسمة لسد هذه الثغرة. وبالإضافة إلى ذلك، سيحتفل المجتمع الدولي في عام ٢٠١٩ بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. وينبغي اغتنام هذه المناسبة لإدماج الأطفال وحقوقهم بشكل فعلي في خطة عام ٢٠٣٠.

٨٨ - وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين تعزيز أدوات المساءلة الحالية، بما فيها آليات حقوق الإنسان، على نحو ملائم من أجل إجراء استعراض شامل للأهداف ومتابعتها. ونظراً للطبيعة الطوعية لعملية تقديم التقارير إلى المنتدى، ينبغي زيادة التركيز على آليات الإبلاغ القائمة، ولا سيما تلك التي تحتل مكاناً مركزياً في إطار حقوق الإنسان، وعلى المعلومات الواسعة النطاق ذات الصلة التي تقدمها الدول بالفعل. وتشمل آليات حقوق الإنسان، مثل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل، مسائل مشمولة بالفعل في الأهداف والغايات، وبالتالي يمكن أن تعزز عملية المساءلة بالنسبة لخطة عام ٢٠٣٠.

٨٩ - ولا يزال يتعين إدماج الهدف المتمثل في إنهاء العنف ضد الأطفال في خطط التنمية، لأنه لا يزال ينظر إليه كموضوع منفصل في العديد من البلدان. وعلى النحو المبين في بداية هذا التقرير، ترتبط خطة عام ٢٠٣٠ ارتباطاً جوهرياً بحقوق الإنسان.

٩٠ - وفي ما يتعلق بالانتهاكات المحددة التي تندرج ضمن نطاق ولاية المقررة الخاصة، تمثل الشراكات من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال و "تحالف ٨-٧"، مساحة حيوية لتنفيذ الغايات ٥-٣ و ٨-٧ و ١٦-٢. وينبغي لأعضاء تلك الشراكات أن يكونوا بمثابة قادة للمجتمع الدولي، لا سيما في ما يتعلق بالإبلاغ عن تحقيق الأهداف.

٩١ - إن الافتقار إلى مؤشرات بشأن بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً مسألة تثير بالغ القلق لدى المقررة الخاصة. وتحتل البيانات مكاناً مركزياً في جهود المسائلة، وغيابها يعرض للخطر الجهود المبذولة لمكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. إن طبيعة تلك الانتهاكات تجعل جمع البيانات أمراً بالغ الصعوبة. وبالتالي ينبغي النظر إلى مؤشرات الهدف على أنها فرصة لمسح تلك الانتهاكات. وينبغي أن تتمثل الأولوية القصوى في هذا المجال في توحيد التعريفات والفئات من خلال اعتماد المبادئ التوجيهية للمصطلحات المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وتقف المقررة الخاصة على أهبة الاستعداد للتعاون والإسهام في عمليات الاستعراض المقبلة لمؤشرات الأهداف وفي وضع مجموعات المؤشرات الوطنية والإقليمية.

٩٢ - وفي الختام، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه لا يمكن تحقيق الأهداف، خاصة في ما يتعلق بحماية الطفل، بمعزل عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وغيرها من المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة. فالغايات ٥-٣ و ٨-٧ و ١٦-٢ قائمة على أساس الحقوق، وهي مستمدة من التزامات الدول الأطراف الواردة في تلك الصكوك الدولية.

خامساً - التوصيات

٩٣ - **نظراً لكون الاستعراضات الوطنية الطوعية متفاوتة في طبيعتها، تود المقررة الخاصة تقديم إرشادات إضافية للدول وتدعوها إلى ما يلي:**

(أ) **كفالة أن تشمل الاستعراضات دائماً تقارير عن حقوق الطفل، بما في ذلك الالتزامات والتقدم المحرز والتحديات المواجهة في ما يتعلق بالغايات ٥-٣ و ٨-٧ و١٦-٢، بغض النظر عن الموضوع الذي يركز عليه المنتدى السياسي الرفيع المستوى في دورة معينة؛**

(ب) **كفالة أن تتضمن المعلومات المتعلقة بحقوق الطفل الواردة في الاستعراضات، كحد أدنى، المعلومات التالية بشأن حماية الطفل. وإذا كانت الدول غير قادرة على تقديم هذه المعلومات، فيمكن اعتبار القائمة التالية بمثابة خريطة طريق لتحقيق الأهداف ذات الصلة:**

'١' **فهرس بالأطر القانونية القائمة التي تتناول الحظر والملاحقة القضائية والحماية والرعاية والمساعدة والوقاية في ما يتعلق بجميع أشكال العنف البدني والعقلي والجنسي والاستغلال والإهمال والممارسات الضارة تجاه الأطفال؛**

'٢' **وصف لكيفية المواءمة بين الإطار القانوني الوطني واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وغيرها من القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة؛**

'٣' **عرض مفصل للاستراتيجية الشاملة لحماية الطفل وآليتها، فضلاً عن وصف لكيفية ضمان التنسيق والتنفيذ بين مختلف القطاعات؛**

'٤' **إشارة إلى الاستثمار المالي في خطط العمل وآليات التنسيق وخدمات الوقاية والاستجابة لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف والاعتداء والاستغلال؛**

‘٥‘ عرض لبرامج وقائية مخصصة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء انتهاكات حقوق الطفل، مثل الأعراف الاجتماعية الأبوية، والتمييز القائم على نوع الجنس، والصحة الجنسية والإنجابية؛

‘٦‘ وصف لآليات تحديد الهوية والإبلاغ والإحالة والتحقيق بالنسبة لجميع أشكال العنف ضد الأطفال، مثل الاعتداء والاستغلال والبيع والاتجار؛

‘٧‘ عرض للخدمات القائمة في مجالات الرعاية والتعافي وإعادة الإدماج المقدمة للأطفال ضحايا العنف؛

‘٨‘ بيان تفصيلي عن نظم جمع البيانات المستخدمة لتحديد وتوثيق أشكال العنف ضد الأطفال؛

‘٩‘ شرح لكيفية مشاركة أصحاب المصلحة، ولا سيما منظمات المجتمع المدني والأطفال والشباب، في إعداد الاستعراض؛

‘١٠‘ عرض للالتزامات التي تم التعهد بها على الصعيد الدولي، على سبيل المثال من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، دعماً لتنفيذ الغايات ٥-٣ و ٨-٧ و١٦-٢.

٩٤ - وتناشد المقررة الخاصة المجتمع الدولي والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة القيام بما يلي:

(أ) ضمان إيلاء الاهتمام اللازم لحقوق الطفل خلال الاستعراضات المواضيعية في دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩، وتمكين الأطفال من المشاركة مباشرة في الإجراءات بصورة هادفة وآمنة؛

(ب) اغتنام الفرصة التي يتيحها التنقيح المقبل لدليل الاستعراض الوطني الطوعي لضمان تضمينه نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في مبادئه التوجيهية. وينبغي، على سبيل المثال، أن يدعو إلى الإدراج المنتظم لمرفقات إحصائية في الاستعراضات تعكس المؤشرات العالمية والمعدة على الصعيد الوطني، لا سيما في المجالات التي تفتقر إلى البيانات، مثل بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. وبالإضافة إلى ذلك، في التنقيح المقبل، ينبغي دعوة الدول إلى الاستفادة من آليات حقوق الإنسان بشكل منهجي لأغراض إعداد التقارير؛

(ج) دعوة الدول التي تستعد للجولة القادمة من الاستعراضات إلى الاستفادة مما تم تحديده من ثغرات وتحديات واستنتاجات ومتابعتها؛

(د) إعداد مبادئ توجيهية مشتركة قائمة على حقوق الطفل، موجهة إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بشأن كيفية تقديم التقارير إلى المنتدى عن الغايات ٥-٣ و ٨-٧ و ١٦-٢. وينبغي أن يكون الهدف من المبادئ التوجيهية هو تقديم المشورة من أجل التحضير لدورة المنتدى لعام ٢٠١٩؛

(هـ) التشجيع على استخدام المبادئ التوجيهية للمصطلحات المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من أجل كفالة استخدام تعاريف وفئات موحدة في سياق جمع البيانات؛

(و) تعزيز آليات المساءلة المتعلقة بتحقيق الأهداف. وفي هذا الصدد، ينبغي للشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال و "تحالف ٨-٧" أن تقودا العملية من منظور حقوق الطفل.

٩٥ - وفي ما يتعلق بجمع البيانات واستخدام مؤشرات الأهداف، تدعو المقررة الخاصة إلى ما يلي:

(أ) إجراء استعراض شامل لمؤشرات الأهداف من جانب اللجنة الإحصائية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ لإتاحة فرصة حقيقية لجميع أصحاب المصلحة لتقديم مدخلات. ويجب اغتنام تلك الفرص لسد الثغرات القائمة في قياس أشكال محددة من العنف ضد الأطفال، مثل بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً؛

(ب) وضع مؤشرات تكميلية على الصعيدين الوطني والإقليمي تمكن على وجه التحديد من قياس العنف ضد الأطفال بمختلف أشكاله، بما في ذلك البيع والاستغلال الجنسي؛

(ج) إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك آليات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، في جمع البيانات في سياق خطة عام ٢٠٣٠؛

(د) استخدام المذكرة التوجيهية المتعلقة بجمع البيانات وتصنيفها التي أعدتها مفوضية حقوق الإنسان.

٩٦ - وتشجع المقررة الخاصة آليات حقوق الإنسان على القيام بما يلي:

(أ) الدمج الشامل للأهداف في التوصيات والمبادئ التوجيهية والتقارير من أجل إعادة التأكيد على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على أساس حقوق الإنسان؛

(ب) العمل على إدراج إشارات إلى الغايات ذات الصلة التابعة للأهداف في الملاحظات الختامية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال وتوسيع نطاق هذه الممارسة؛

(ج) زيادة مشاركتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستخدام المنتظم لما يقدم من مساهمات ذات صلة بخطة عام ٢٠٣٠ في أعمالها.